

مصر تتقدم 8 مراكز عالميا فى تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولى

<<وزيرة الاستثمار والتعاون الدولى:مصر تحقق أعلى ارتفاع فى ترتيبها فى مؤشر
الحصول على الائتمان بتقدم 30 مركزا..وزيادة فى مؤشر حماية صغار المستثمرين
بمقدار 9 مراكز

البنك الدولى : مصر نفذت أكبر عدد من الإصلاحات لمناخ الاعمال منذ عشرة أعوام

<<التقرير:مصر قامت بإصلاحات لتحسين مناخ الاستثمار وتبسيط الإجراءات فى
خمسة مجالات هي تأسيس الشركات والحصول على الائتمان وحماية صغار
المستثمرين وسداد الضرائب

أعلن البنك الدولى ومؤسسة التمويل الدولية، عن تقدم مصر 8 مراكز فى تقرير ممارسة أنشطة الأعمال
2019 Doing business تحت عنوان "التدريب من أجل الإصلاح".

ورصد التقرير قيام مصر بإصلاحات لتحسين مناخ الاستثمار وتبسيط الإجراءات فى خمسة مجالات هي:
تأسيس الشركات، والحصول على الائتمان، وحماية صغار المستثمرين، وسداد الضرائب، وتسوية حالات الإعسار
(الخروج من السوق)، بهدف المساعدة فى خلق الوظائف، واجتذاب الاستثمار، وزيادة تنافسية الاقتصاد.

وقال التقرير، إن هذا يعد هذا أكبر عدد من الإصلاحات التي تُنفَّذ فى مصر فى عام واحد خلال السنوات
العشر الماضية، وثاني أكبر عدد من الإصلاحات يُنفَّذه أحد بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هذا العام،
وفى هذا العام أيضا، كانت مصر صاحبة أكبر عدد من الإصلاحات بالمقارنة بالبلدان العربية الأخرى.

وذكر التقرير قيام مصر بزيادة قدرة المشروعات فى الحصول على التمويل وذلك بإصدار قانون
الضمانات المنقولة الذى يتيح لأول مرة للشركات الحصول على التمويل بضمان المنقولات، كما نجحت مصر فى
زيادة حماية صغار المستثمرين من خلال التعديلات التي تمت على قانون الشركات ولائحته التنفيذية.

وأوضح التقرير، أنه تم تيسير بدء النشاط التجاري عن طريق إلغاء شرط الحصول على شهادة بنكية، وإنشاء نظام الشباك الواحد لإتمام الإجراءات، وخفض الوقت اللازم لبدء النشاط التجاري إلى 11 يوماً الآن من 16 يوماً قبل ذلك، وسهّلت مصر الحصول على الائتمان عن طريق تقوية حقوق المقرضين والمقرضين فيما يتعلق بالضمانات، وتم تدعيم حماية حقوق الأقلية من المساهمين عن طريق إلزام الشركات بزيادة الشفافية، وأجريت تحسينات في مجال دفع الضرائب عن طريق توسيع نطاق نظام الرد النقدي لضريبة القيمة المضافة ليشمل الصناعات التحويلية في حالة الاستثمار الرأسمالي، وسهّلت مصر تسوية حالات الإعسار بتطبيق آلية إعادة تنظيم الشركات المعسرة والتي تتيح للمدينين بدء إجراءات إعادة التنظيم، وتمنح الدائنين مشاركة أكبر في الإجراءات، وسجلت مصر أداء جيداً في مجال استخراج تراخيص البناء، فقد أصبحت تكلفة إنجاز كل الإجراءات اللازمة للحصول على ترخيص لبناء مستودع 1.6% فحسب من قيمة المستودع مقابل 4.7% في المتوسط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وأكدت الدكتورة سحر نصر، وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي، أن مصر حققت في تقرير هذا العام أعلى ارتفاع في ترتيبها في مؤشر الحصول على الائتمان لتسجل المركز 60 بدلاً من المركز 90 في تقرير العام الماضي بزيادة مقدارها 30 مركز، كما تحسن ترتيب مصر بمؤشر تسوية حالات الإعسار بمقدار 14 مركز، ليرتفع بذلك مركز مصر من 115 بتقرير عام 2018 إلى المركز 101 بتقرير هذا العام، وتقدمت مصر في مؤشر حماية صغار المستثمرين، حيث ارتفع ترتيبها بمقدار 9 مراكز لتصل للمركز 72 بدلاً من 81 في تقرير العام الماضي، وارتفع ترتيب مصر في مؤشر سداد الضرائب إلى المرتبة 159 مقارنة بالمركز 167 بتقرير العام الماضي، بزيادة مقدارها 8 مراكز، كما تحسن مركز مصر في مؤشر التجارة عبر الحدود بمقدار مركز واحد ليصل إلى 170 بعد أن كان 171 بتقرير العام الماضي.

وأشارت الوزيرة، إلى أن هذا التقرير يرصد الإجراءات الإصلاحية التي تم تنفيذها حتى إبريل 2018، علماً بأن هناك الكثير من الإجراءات الإصلاحية التي تم تنفيذها وتلك الجارية تنفيذها، والتي من المتوقع أن تؤثر إيجابياً في العديد من المؤشرات التي يرصدها التقرير خلال العام المقبل.

وقالت السيدة/ سامية مصدق القائمة بأعمال المدير الإقليمي لمصر واليمن وجيبوتي في البنك الدولي: "إن التسارع الملحوظ في خطى الإصلاح للإجراءات المنظمة لأنشطة الأعمال في مصر علامة تبعث على التفاؤل على التزام هذا البلد برعاية ريادة الأعمال وتمكين مؤسسات القطاع الخاص، وإننا نتطلع إلى استمرار الجهود من أجل تبني ممارسات تنظيمية تتسم بالإنصاف والشفافية والكفاءة بُغية تحفيز جهود خلق الوظائف بقيادة القطاع الخاص".